

وان كانت مرة عند الذين لا يجربون الانصاف ...  
ان اراضي قرية خطاب المذكورة كانت مفرقة على اناس كثيرين وقد رغبت آل طيفور بضمها الى املاكهم فشرعوا يشتركون البعض من اهالي القرية والبعض من اشترى سابقا من اهالي حاجتي أصبحت اكثر الاراضي في حوزتهم ضمن دائرة القانون بعد ان صرفوا من القود ما يفت على ستة الاف ليرة كل ذلك بمعاملة رخيصة لدى الدفتر الخافاني يشهد بذلك عموم البائعين وبعد التصرف بها اربع سنوات حضر فوزي باشا العظيم لحما واستحسن ان يأخذ هذه الاراضي من آل طيفور لتكونا غنيمة باردة ومربحا طائلا شرع فوزي باشا يستعجل اهالي القرية ويهدم ما يملكه من الاراضي ويسلمهم اياها من غير عوض ويمنعهم على انكار جميع الديون البالغة ثلاثة الاف ليرة واخرى اربعة اشخاص منهم ان يدعو الشفعة في المحكمة ومن ذلك الحين مال الفلاحون اليه وفروا من آل طيفور طمعا بهذه الغنيمة الباردة واطاعوه على نسيب حبوب آل طيفور الحاصلة في تلك السنة ولم يكن لآل طيفور عمل حينئذ الا ان التجأوا الى الحكومة المحلية تارة والى الولاية تارة اخرى غير ان قوة نفوذ فوزي باشا تقول دون ايصالهم لحقوقهم ومن اعجب الاشياء ان رجال الحكومة كانوا يعرفون الحقيقة وينحرفون عنها من الباشا المذکور عنهم يخافون منه

طيفور لنفسه والحكومة لا تزال مصر على مساعدته ونائمة عن الحقيقة ولما عبت الحيل واقطعت الاسباب توجه احد آل طيفور بشكاية الى الاستانة فصادف اعلان القانون الاساسي فقدمها الى حقي بك ناظر الداخلية وبعد اطلاعه على المعاملات اصدر امرا بزم تسليم الاراضي الى آل طيفور بمقتضى قرار شوري الدولة حين اقام المحاكمة القطعية والمبالغ والى سور يا هذا الامر بلغه للتصرف ففعل عليه قرارا من مجلس الادارة تعيين هيئة مشكلة من مجلس الادارة والدفتر الخافاني لتسليم الاراضي التي في تصرف بني طيفور وان هذه الهيئة خرجت الى القرية وسلمت الاراضي على حسب اقرارها لان طيفور بتصديق اهالي القرية ومن جملتهم الذين ادعوا الشفعة ...  
فرصة اغتنتها آل طيفور لايصالهم الى حقوقهم بفضل المستور وخلو فوزي باشا من مجلس ادارة الولاية ولم يبق معارض ولا منازع حتى حدثت حادثة الشام المشهورة التي انتهت باغاثات المستبدين واعيد فوزي باشا الى مجلس الادارة شرع يصدر القرارات التي لا تطبق على قانون وجعل يتدبر بكل وسيلة لارجاع ما كان ومن جملتها ما كتبه صاحب جريدة العصر يتدبر على التصرف ومجلس ادارة اللواء بانه اجري معاملة تقسيم الاراضي لآل طيفور من غير حضور الراهن وهو بعض الاهالي والمرتفع وهو فوزي باشا وطلب اخذ التصرف مع هيئة مجلس الادارة تحت المحكمة والجلال ان المعاملة التي اجراها التصرف ومجلس

الادارة لم تخرج عن دائرة الحق والقانون يظهر ذلك ان يراجع تلك المعاملات ويألفه العجب من الكتاب كيف يعد حضور المرتفع من الامور الضرورية لم يعلم ان المرتفع لا يعد بنظر القانون الكا مالم تمض هذه الارتعان ويصبح مالكا حقيقيا بالحصول على اوراق الدفتر الخافاني المدارس الى جناب سبي الدين افندي الخياط ان يقوم بهذه الخدمة ويسد هذا الفراغ فآلف كتاب (دروس القراءة) وجعله اربعة اقسام تدريجية وقد طبع منه حتى الان القسم الاول والثاني ولم يكاد ينشران حتى لقيتا من الاساتذة في اكثر الجهات اقبالا عظيما وقد شهدت لها الجرائد على اختلافها بانها من خير ما وضع في هذا الباب وهما يباعان في مكاتب بيروت وفي القسم الاول قرش وربع والثاني ٢٠ ملزم طبعها محمد فارس قيس

دروس القراءة  
لما كانت كتب القراءة على الاصول الحديثة تكاد تكون مفقودة في مدارسنا الشرقية وكان لابد من وضع كتاب يقصر على التلامذة مدة التحصيل ويسهل لهم الاسلوب ورغب كثير من اساتذة المدارس الى جناب سبي الدين افندي الخياط ان يقوم بهذه الخدمة ويسد هذا الفراغ فآلف كتاب (دروس القراءة) وجعله اربعة اقسام تدريجية وقد طبع منه حتى الان القسم الاول والثاني ولم يكاد ينشران حتى لقيتا من الاساتذة في اكثر الجهات اقبالا عظيما وقد شهدت لها الجرائد على اختلافها بانها من خير ما وضع في هذا الباب وهما يباعان في مكاتب بيروت وفي القسم الاول قرش وربع والثاني ٢٠ ملزم طبعها محمد فارس قيس

بمخازن السيوفي  
في بيروت  
صور زيت بديعة الرسم والمنظر مع البراويز وبلونها لم يحضر لبيروت باقائها ولا اسعارها

# الاتحاد العماني

١٣٢٦  
بجريدة في بيروت

قيمة الاشتراك  
في بيروت سن سنة : اربعة ريالات مجدية  
وفي سائر الجهات : ليرة عثمانية واحدة  
لدى دفع سلفا  
ثم النسخة : متايليك واحد  
الاصحاحات  
اجرة السطر في الصحيفة الاولى خمسة قروش  
وفي الثانية والثالثة : ثلاثة وفي الرابعة قرشان  
واذا تكرر الاعلان تخار الادارة باجرته  
بيروت يوم الجمعة ٢ ذي الحجة سنة ١٣٢٦

عمل ادارة الجريدة وادبها  
في المطبعة الاهلية - بيروت  
المطابعات  
جميع المكاتبات يجب ان تكون خادمة اجرة البريد باسم صاحب «الاتحاد العماني»  
عنوان للترغاف : جريدة الاتحاد  
لا يلفت الى الرسائل ما لم تحسن صريحا  
الامهات وقوة الخط وعتها على صاحبها  
والبريد غير مثبته بها  
الموافق ١٢ كانون اول سنة ١٣٢٤ و ٢٥ كانون اول سنة ١٣٠٨

مجلس المبعوثان  
- الماضي والحاضر -  
والنتائج المتولدة عن الاجتماعين  
من خطبة لحفرة رقيق بك العظيم  
بينما كانت الدولة العثمانية في اشد حالات الاضطراب سنة ١٢٩٣ هجرية ستة الفواصل الخفية ونفي بها غوائل البلقان والروسيا والخلع والتولية كان المرحوم مدحت باشا الذي لا يني له عزم ولا تفكر له همة يشغل بلجنة تحت رئاسته مؤلفة من ثلاثين عضوا من اعضاء مجلس الشورى ومن الوزراء والعلماء في وضع القوانين الاساسية واللائحة الداخلية لمجلس العمومي ليحبل بناء الدولة قائما على اساس الشورى الصحيحة وينض بالامة من حضيض النذل وينقذها من المخاطر المحيطة بها من كل مكان  
اتم المرحوم مدحت باشا مهمته العظيمة واعلن جلالة السلطان في السنة الثالثة القوانين الاساسي وامر باجتماع مجلس المبعوثان في غضون المدة التي اشترت بذلك والالت على اعضائه ثناء جليلا اذ نشرت مقالة مطولة في عهدها الصادر في ١٤ نيسان سنة ١٨٧٧ قالت فيها  
كان يظن ان مجلس المبعوثان في تركيا لا يمكن ان يولف هذه المرة على الوجه المرغوب مع ان الحقيقة جاءت بما يخالف هذا الظن انه مع استثناء مناقشة الاعضاء في الجواب على النطق السلطاني الذي يراى رغبة الى الخطر والسطوة فان المناحش والمناقشات التي تمت الى الآن

على صفة النيابة عن الاهالي فينبغي ان تتخىب الاعضاء اللازمين عن كل ولاية لمجلس المبعوثان  
وبناء على القاعدة النافذة التفتت مجالس الادارة اعضاء مجلس المبعوثان ومن ثم اخذت الظنون السيئة تحوم حول هذا المجلس وحول القانون الاساسي الذي وضع في مثل ذلك الوقت والظروف والرجوة ثم قضت ضرورة الاستعجال بان يكون اعضاء المجلس اشبه بتمردى الحكومة لاصفة لهم من صفات النيابة الصحيحة وكانت هذه المقدمات مع ما اكتشفنا من بواعث اخرى من ذرة بسوء النتيجة تعطيل المجلس وعموم الحكومة النيابة الجديدة من تركيا عند اول فرصة تسنى لرجال الحكم القديم  
ولقد كانت هذه الشوايب سببا ايضا لعدم احترام الوزراء لآراء المجلس وعدم انفسهم فوق نواب الامة ومع هذا كله فلم يكن ذلك المجلس اقل كفاءة من امثاله من المجالس النيابية في اوربا لاول تأسيسها وقد شهدت له جريدة النيس بذلك والالت على اعضائه ثناء جليلا اذ نشرت مقالة مطولة في عهدها الصادر في ١٤ نيسان سنة ١٨٧٧ قالت فيها  
كان يظن ان مجلس المبعوثان في تركيا لا يمكن ان يولف هذه المرة على الوجه المرغوب مع ان الحقيقة جاءت بما يخالف هذا الظن انه مع استثناء مناقشة الاعضاء في الجواب على النطق السلطاني الذي يراى رغبة الى الخطر والسطوة فان المناحش والمناقشات التي تمت الى الآن

وان كانت محصورة في شأن اللائحة الداخلية للمجلس الا ان ما يشره الاعضاء منها كان كله صحيحا وقد اظهروا في المسائل التي بحثوا فيها من البراعة ما يوجب حتى افتخار المجالس القديمة العهد بمثل هذه المذكرات واستطردت التيس من ذلك الى مدح الاعضاء وشجاعتهم في الاقدام وعدم تكلمهم المغالطات والسفسطات التي يأتي بها الاعضاء الغربيون سيما مناقشتهم واستشهدت بمخاطب عضو كردستان الذي القاه في بعض الجلسات في اثناء الكلام على ضائقة الدولة المالية ومضت في اطراء المجلس بكلام طريل لاجل ذكره الان وكذلك كتب جريدة (وقت) التي كانت تصدر في الاستانة في عهدها الصادر في ٢٠ جادى الآخرة سنة ١٢٩٩ هجرية فصلا مطولا في الثناء على الاعضاء وعلى اتحادهم بلا فرق بين المسلمين وغير المسلمين وتفاضلهم على ما فيه مصلحة الدولة والاطوان  
على ان هذه الكفاءة التي اظهرها الاعضاء لم تمنع يد الاستبداد من تعطيل المجلس وفريق اعضائه والقضاء على قوائمه وسلب حرية الامة وسعادتها وحرمانها منها الى اليوم  
وذلك لاسباب ثلاثة اولها الشوايب الموجودة في نفس القانون الاساسي وثانيها لان الاعضاء لم يكونوا نواب الامة بالمعنى الصحيح بل كانوا من ممثلي الحكومة فلم يكن للامة سبيل الى حمايتهم وحمايتهم قانونها الاساسي من عت العالين ونهجم السبدين لعدم استبعادها الحرية وعدم

معرفة قيمة الحقوق السياسية التي نالتها يومئذ وثالثها انتهاز حزب الاستبداد فرصة الحارب التي نشأت عن الغوائل البلقانية وقضائهم على المجلس في ابان ذلك البجران العظيم التسي صارت اليه الدولة العثمانية  
وانتم ترون ايها السادة ان الظروف والاسباب التي اجتمع فيها وتفرق مجلس نوابنا الاول يشبه بعضها بمقدمات اجتماع مجلس نوابنا اليرم فقانوننا الاساسي هو روبا فيه من شوائب وعيوب  
وغوائل البلقان التي دعت مدحت باشا واخواته الاحرار الى التعجيل باعلان القانون الاساسي وجمع مجلس الامة ثم اتبع ذلك تحرش روسيا بنا واعلان الحرب معنا هي عينها التي دعت احرازنا وضباط جيشنا اليواصل الخمين بجدوهم في مقدونيا الى التعجيل في قلب الحكومة واستعانة حقوق الامة السياسية على الوجه الذي عرفناه ثم اتبع ذلك تحرش البلقان والتجسا بنا كما تعلمون  
ولكن أفكم من يظن ان تلك المقدمات التي اتت تلك النتائج السيئة في الامس لتتج مثلها اليوم كلا  
ان الامة الثانية اليوم غيرها بالامس وان نوابها في مجلس المبعوثان لهذا العهد سافرون على صفة النيابة الحقيقية ومن وراهم الامة كلها تعضد قوتها ومالها ورجلها وكل ما عزلها وهي تطالبهم بسد النقص الواقع في القانون الاساسي وتطيق على ما يوافق حالة العصر ويوجد دعائم المبادئ الدستورية في تركيا

